

التغيرات السياسية الراهنة وعلاقتها بواقع المرأة اليمنية

للفترة من (2011-2021)م

د. ليلى محمد أحمد عبد الجبار العبسي

أستاذ علم الاجتماع المساعد

جامعة العلوم والتكنولوجيا

Email: leena.alabsi@yahoo.com

تاريخ النشر: 2025/04/15

تاريخ القبول 04 / 04 / 2025

تاريخ الاستلام: 2025/02/05

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التغيرات السياسية وانعكاساتها على واقع المرأة اليمنية. اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في قراءة السجلات، والإحصائيات، والتقارير الدولية والمحلية، وتحليل الأحداث خلال الفترة من 2011 وحتى 2021م لإيجاد العلاقة بين التغيرات السياسية للمجتمع اليمني وواقع المرأة اليمنية لاسيما في المجالات التعليمية، والصحية، والاقتصادية، والنفسية.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، منها:

1 - انعكست الأحداث الأخيرة التي مرت بها اليمن بشكل مباشر وكبير على واقع المرأة اليمنية لاسيما في المجالات التعليمية، والصحية، والاقتصادية، والنفسية.

2 - تحملت المرأة اليمنية تبعات اجتماعية، واقتصادية، وأسرية كثيرة أثقلت كاهلها وزادت من حدة الضغوطات والمشكلات الواقعة عليها.

3 - تتطلب التغيرات السياسية الحادثة في المجتمع اليمني تدخلات عاجلة وسريعة للحد منها أو للتخفيف من آثارها السلبية على المجتمع اليمني بكل أفرادها بمن فيهم المرأة.

الكلمات المفتاحية: التغيرات السياسية، المرأة اليمنية، المجتمع اليمني.

Current Political Changes and their Relation to the Reality of Yemeni Women during
(2011-2021)

Abstract:

This study aims to identify political changes and their repercussions on the reality of Yemeni women. The researcher uses the descriptive analytical approach in reading records, statistics, and international and local reports, as well as analyzing events during the period 2011-2021 in order to find the relationship between political changes in Yemeni society and the reality of Yemeni women, especially in the educational, health, economic, and psychological fields .

The study reaches a number of important results, including:

- 1- The recent events Yemen has experienced have had a direct and significant impact on the reality of Yemeni women, especially in the educational, health, economic, and psychological fields.
- 2- Yemeni women have endured many social, economic, and family consequences that have increased the pressures and problems facing them.
- 3- The political changes occurring in Yemeni society require urgent and rapid interventions to reduce them or mitigate their negative effects on Yemeni society and its members including women.

Keywords: Political changes, Yemeni women, Yemeni society.

المقدمة:

تظهر التغيرات السياسية كإحدى أهم التغيرات والتحوليات التي شهدتها اليمن في الوقت الراهن، وذلك نظراً لموقع اليمن الجغرافي، وما يمتلكه من منافذ استراتيجية وعلى رأسها باب المندب، وكذلك لاحتوائه على عدد من الموانئ البحرية التي تمر من خلالها الملاحة الدولية لكثير من دول العالم. "اليمن هي ذاتها الجغرافيا التي جعلت منه سعيداً لقرون، جعلته محط الأطماع، والحروب، والاقتتال الداخلي، لذلك لم تكن الحرب التي يعيشها حالياً حدثاً استثنائياً في تاريخ هذه البلاد... وتعتبر الحرب الحالية هي الأكثر تدميراً لأنها طالعت كل مناحي الحياة والبُنى التحتية، ناهيك عن خسائرها البشرية الكبيرة التي فاقمها انتشار الأمراض، والأوبئة، والأمراض، والجوع. قلما عرف اليمن مراحل هادئة في تاريخه الحديث"¹. وانعكاساً لهذا الوضع، عانت المرأة اليمنية من مشكلات ومعوقات كثيرة كانت سبباً في تدهور وضع المجتمع بشكل عام، ووضع المرأة اليمنية بشكل خاص؛ الأمر الذي أسهم إلى حد كبير في تدني واقع المرأة اليمنية، وتردي الخدمات التي كانت تحصل عليها من قبل. بالتالي، تراجع دورها الفاعل المسهم في الدفع بعملية التنمية في المجتمع، وكل ذلك في ظل ظروف سياسية، واجتماعية، واقتصادية معقدة ومتداخلة.

مشكلة الدراسة

لقد كان نضال المرأة اليمنية في سبيل الحصول على حقوقها الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية -بالاستناد إلى مبادئ الدين الحديث، ومن ثم التشريعات الدولية، والعربية، والوطنية- طويلاً ومضنياً، إلى أن استطاعت الالتحاق بالتعليم، ومن ثم الخروج إلى العمل والمشاركة الفاعلة في رفع ميزانية الأسرة؛ الأمر الذي ساعد على رفع المستوى الاقتصادي للأسرة، وتحسين مستويات العيش مقارنةً بما كانت عليه من قبل، كما تمكنت المرأة بتظافر كل الجهود من الوصول إلى مواقع صنع القرار في الدولة. وعلى الرغم من ذلك، فإن كل ما سعت المرأة إلى تحقيقه في سالف عهدها قد أخذ يتناقص بشكل تدريجي، ذلك

¹ - رب، خليل: اليمن جغرافيا النعمة والنقمة، مجلة الأمن العام، وزارة الداخلية اللبنانية، لبنان، العدد (52)، 2018، ص44.

لأنها تأثرت تأثراً كبيراً بالتغيرات المختلفة التي عصفت بالبلاد. لقد كان لها نصيب وافر من كل هذه التداعيات -سواء المرأة التي تمارس دورها الأسري، أو تلك التي خرجت إلى سوق العمل وشاركت في عملية التنمية مع أخيها الرجل- أثناء محاولة صنعها لكيانها الخاص بها. لقد أثرت هذه التغيرات جذرياً في حياة المرأة وانتقالها حيث تبدلت حياتها بصورة كبيرة.

وإذا ما نظرنا إلى واقع معاناة المرأة اليمنية اليوم، سنجد أنها ليست وليدة اللحظة، بل إنها وخلال فترات زمنية متعاقبة عانت من الكثير من التهميش، والإقصاء، والنظرة القاصرة نتيجةً للموروثات، والعادات، والتقاليد المجتمعية التي ترى أن دور المرأة ما يزال محصوراً في أداء الواجبات المنزلية وإنجاب الأبناء وتربيتهم. وعلى الرغم من أهمية هذا الدور الحيوي والمساهمة في رفد المجتمع بأفراد صالحين قادرين على التعامل مع المجتمع وتلبية احتياجاته المختلفة بالاستناد إلى واقع قيمي وتربوي سليم، فإن ما نرمي إليه هنا هو حصر دور المرأة في هذا الجانب وحسب؛ ما جعل الكثير من الأسر اليمنية تتعامل وفقاً لهذا المنظور على أساس أفضلية الرجل وممارسة التمييز ضد المرأة، خاصة في القضايا التعليمية، وقضايا العمل، والمشاركة السياسية، وغيرها.

واستناداً إلى ذلك، عملت هذه الدراسة على تحديد ملامح التغيرات السياسية التي حدثت في المجتمع، وعلاقتها بتدني واقع المرأة اليمنية سواء كانت أمماً، أو زوجة، أو أختاً، أو ابنة، أو غيرها.

تساؤلات الدراسة:

يتحدد السؤال الرئيس للدراسة في:

ما هي التغيرات السياسية التي شهدتها اليمن خلال الفترة من العام 2011 وحتى 2021م، وما علاقتها بالواقع الراهن للمرأة اليمنية؟

ومن هذا التساؤل الرئيس، ينبثق عدد من التساؤلات الفرعية، وهي:

1- ما أبرز الآثار الناتجة عن التغيرات السياسية التي حدثت في اليمن خلال الفترة ما بين 2011-2021م؟

2- كيف انعكست التغيرات السياسية على واقع المرأة خاصة في المجالات التعليمية، والصحية، والاقتصادية، والنفسية

؟

3- ما هي الحلول، والرؤى العلمية، والمقترحات التي يمكن أن تُسهم في تحسين واقع المرأة اليمنية في ظل التغيرات

الراهنة؟

أهمية الدراسة

1- الأهمية النظرية:

- التعرف على التغيرات السياسية في اليمن خلال الفترة من 2011 وحتى 2021م.

- البحث في أهم المشكلات الناتجة عن التغيرات السياسية وعلاقتها بواقع المرأة اليمنية.
- الاطلاع على أبرز الآثار الناتجة عن التغيرات السياسية وعلاقتها بواقع المرأة اليمنية.
- تقديم حصيلة نظرية-معرفية من التراث النظري المكتوب حول مشكلة الدراسة إلى المهتمين والباحثين في مجال قضايا المرأة.

2- الأهمية التطبيقية:

- التعرف على واقع المرأة اليمنية من خلال الأرقام، والإحصائيات، والمؤشرات.
- تشخيص وتحليل واقع المرأة اليمنية في المجالات التعليمية، والصحية، والاقتصادية، والنفسية.
- تقديم رؤى ومعالجات عملية للتخفيف من حدة المعاناة التي تواجهها المرأة اليمنية في الفترة الراهنة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التغيرات السياسية وانعكاساتها على واقع المرأة اليمنية. ومن خلال هذا الهدف الرئيس، تتفرع العديد من الأهداف الجزئية، وذلك على النحو الآتي:

- 1- التعرف على التغيرات السياسية التي حدثت في اليمن خلال الفترة ما بين 2011-2021م.
- 2- العمل على تحديد أهم الآثار الناتجة عن هذه التغيرات وانعكاساتها على واقع المرأة في المجالات التعليمية، والصحية، والاقتصادية، والنفسية، والتربوية، والثقافية.
- 3- تقديم جملة من المقترحات، والحلول، والرؤى العلمية التي تُسهم في التحسين من واقع المرأة اليمنية، والتخفيف من آثار التغيرات والتحولات الراهنة عليها.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لقراءة السجلات، والإحصائيات، والتقارير الدولية والمحلية، وتحليل الأحداث خلال الفترة من 2011 وحتى 2021، وذلك لمعرفة العلاقة بين التغيرات السياسية للمجتمع اليمني وواقع المرأة اليمنية، وكذلك للاستفادة من الخلفية النظرية المكتوبة حول الظاهرة موضوع الدراسة.

مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها

- 1- مفهوم التغيرات السياسية:

التغيرات في اللغة: جمع تغيير، وكلمة تغيير جاءت من لفظ غَيَّرَ، ويقال تغير حاله: أي تَحَوَّل. وغيره: أي جعله في غير ما كان عليه، وحَوَّلَه، وبَدَّلَه¹.

أما في الاصطلاح، فتعرف بأنها: أهم الأحداث الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية في حالة تفاعلها وفعاليتها التاريخية في عملية التغيير أو التحول من حالة إلى حالة أخرى².

وتُعرف التغيرات السياسية بأنها: التحول في البنى، والسلوكيات، والغايات السياسية التي تؤثر في توزيع وممارسة السلطة في كل تجلياتها؛ أي أنها مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع³.

ويمكن تعريف التغيرات السياسية إجرائياً بأنها: تلك التغيرات التي حدثت في نظام السلطة والنظام السياسي السائد في البلاد منذ قيام ثورة 11 فبراير 2011م حتى العام 2023م.

2- مفهوم المرأة اليمنية:

المرأة في اللغة هي: الأنثى من النوع الإنساني خلاف الرجل، ولفظها مأخوذ من الجذر -مرأ- والمروءة: كمال الرجولة. مرؤ الرجل، يمرؤ، مروءة فهو مريء على وزن فعيل. والمروءة الإنسانية⁴.

ويمكن تعريف المرأة اليمنية إجرائياً بأنها: هي الفتاة، أو الشابة، أو العجوز من النساء اللاتي يعشن في المجتمع اليمني وضمن محيطه الجغرافي، ويتأثرن بالتغيرات الحادثة له منذ العام 2011 وحتى 2021م.

محتويات الدراسة:

المبحث الأول: التغيرات السياسية الراهنة خلال الفترة من 2011 وحتى 2021م.

المبحث الثاني: واقع المرأة اليمنية في ظل التغيرات الراهنة "المشكلات والآثار الناجمة".

أولاً: المشكلات والآثار الناجمة على المجال التعليمي.

ثانياً: المشكلات والآثار الناجمة على المجال الصحي.

ثالثاً: المشكلات والآثار الناجمة على المجال الاقتصادي.

رابعاً: المشكلات والآثار الناجمة على المجال النفسي.

¹ - الفيروزآبادي، مجد الدين محمد: القاموس المحيط، الطبعة الثانية، دار أحياء التراث العربي، 2003، ص 422.

² - الحيمي، عفاف أحمد: التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني دراسة للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للفترة من 1980-2000م، بدون طبعة، وزارة الثقافة والسياحة، اليمن، 2004، ص 17.

³ - شيت، داليا عادل: التغيير السياسي وأثره في الواقع الاجتماعي العربي بعد عام 2011، الطبعة الأولى، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2022، ص 19.

⁴ - بن منظور، أبو الفضل جمال الدين: لسان العرب، بدون طبعة، دار صادر، لبنان، 1968، ص 154.

المبحث الأول: التغيرات السياسية خلال الفترة من 2011 وحتى 2021م.

في بداية العام 2011م، اشتعلت ثورات الربيع العربي ابتداءً من تونس التي تمكن الشعب من خلالها من طرد الرئيس زين العابدين بن علي، ومن ثم رحيل الرئيس حسني مبارك بعد الاحتجاجات الشعبية عليه في مصر، ومن ثم انتشار رياح التغيير إلى عدد من الدول الأخرى منها اليمن، وليبيا، وسوريا. "لم يغيب اليمن عن الثورات العربية، بل حضر في المشهد منذ الأسابيع الأولى من خلال الاحتجاجات التي انطلقت للمطالبة بإسقاط نظام علي صالح، وقد تطلب ذلك أشهراً طويلة قبل تحقيقه، فقد كان البلد يعاني من أزمات كثيرة باتت في جزء منها تهدد وحدته"¹. جاءت ثورة الشباب السلمية الشعبية لتطالب برحيل الرئيس علي صالح وتنحيه عن الحكم، وذلك بتاريخ 11 فبراير 2011م في ثورة شارك فيها الملايين من مختلف المحافظات التي جاءت لترفض الفقر، والبطالة، والفساد المالي والإداري الذي كان سائداً خلال فترة حكم علي عبدالله صالح المستمرة منذ (33) عاماً. قدّم علي صالح جملةً من الإصلاحات للجماهير المحتجة والغاضبة، "حيث اقترح صالح في مارس للتخفيف من السخط المتزايد عليه إعادة كتابة الدستور، وتوسيع صلاحيات مجلس النواب، فضلاً عن تفويض سلطات الأقاليم، والاستفتاء على النظام الجديد. كانت تلك التغييرات من الإصلاحات التي نادى بها معارضو صالح لوقتٍ طويل، ولكن لم يعد أي منهم يثق بأنه سينفذها"². استمرت المماحكات السياسية بين نظام السلطة والمعارضين له إلى أن أسفر في نهاية المطاف عن تقديم صالح لاستقالته، وتنحيه عن الحكم، وتسليمه لنائبه عبدربه منصور هادي بعد ضغطٍ محلي، وعربي، وإقليمي، وشعبي، ووفقاً للمبادرة الخليجية في العام 2013م. انتقل النظام السياسي بعدها إلى مرحلة البدء في حوارٍ وطني شامل برئاسة الرئيس عبدربه منصور هادي الذي بدأ جلسته الأولى في 18 مارس 2013م بمشاركة (565) عضواً مثلوا كل الأحزاب والفصائل السياسية.

اختتم المؤتمر جلساته في الخامس والعشرين من يناير 2014م بعد أن صاغ وثيقة الحوار الوطني الشامل. وفي الوقت الذي كانت فيه أنظار كل أبناء الشعب اليمني وأنظار العالم تتجه نحو حلٍ سياسي يُخرج اليمن مما يعانيه من مشكلات وأزمات، وتقليل حدة الضغوط والصراعات التي بدأت تشتد خلال فترة التصويت على هذه الوثيقة، اشتعلت شرارة الخلاف بين صفوف المتحاورين وجماعة أنصار الله؛ الأمر الذي انتهى بوصول جماعة أنصار الله إلى السلطة بعد قيامهم بثورة نجحت في الإطاحة بنظام حكم الرئيس هادي، والسيطرة على الحكم في الواحد والعشرين من سبتمبر في العام 2014م.

"وفي 6 فبراير 2015م، أصدرت جماعة أنصار الله إعلاناً دستورياً بعدما فشلت كل المشاورات في إيجاد حلٍ لأزمة الصراع السياسي، وشمل ذلك الإعلان تشكيل مجلس رئاسي مكون من خمسة أعضاء، وتشكيل مجلس وطني انتقالي مكون من (551) عضواً ليحلوا محل أعضاء مجلس البرلمان المنحل؛ مؤكدين على استمرار العمل بالدستور الحالي في حال لم يتعارض

¹ - فرحان، جمانة: الثورة اليمنية الخلفية والآفاق، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد (4)، 2013، ص 247.

² - هيل، جيني وآخرون: اليمن: الفساد وهروب رأس المال والأسباب العالمية للصراع، المعهد الملكي للشؤون الدولية، بريطانيا، 2013، ص 7.

مع مواد الإعلان الدستوري، كما تحدثوا عن تأسيس حكومة كفاءات يمنية"¹.

وفي نهاية المطاف، تولت جماعة أنصار الله السلطة بشكل كامل بعد فرار الرئيس هادي، ومطالبته للدول العربية بالتدخل العسكري وضرب اليمن. ومن هنا، كانت بداية العدوان بتاريخ السادس والعشرين من مارس للعام 2015م والذي تدخل بأخطر الأسلحة، والصواريخ، والقنابل البيولوجية، والفراغية، والعنقودية بتحالف عربي شارك فيه عدد من الدول العربية على رأسها السعودية والإمارات.

"لقد أسفر الشهر الأول من العمليات العسكرية التي سميت بعاصفة الحزم والتي تضمنت ضربات جوية عن مقتل 1000 شخص وإصابة 3500 في المناطق التي تسيطر عليها حركة أنصار الله في اليمن. وبعد شهر من العمليات العسكرية، أعلن التحالف العربي عن عملية "إعادة الأمل" التي ركزت على إيجاد حل سياسي في اليمن. ورغم الإعلان عن توقف الضربات العسكرية، إلا أن حملة الضربات الجوية استمرت"².

تم بعدها الإعلان عن تشكيل المجلس السياسي الأعلى برئاسة الرئيس رشاد العليمي وعضوية سبعة أعضاء آخرين. وعلى الرغم من المحاولات المتكررة لوقف الحرب وعمل هدنة لإيقاف فتيلها المشتعل منذ سنوات، إلا أن أغلب تلك الجهود باءت بالفشل حيث ما يزال الصراع الدامي مستمراً حتى اليوم بعد التدخل السافر والهمجي من خلال القصف العشوائي والمستهدف للبنية التحتية من وزارات، ومؤسسات، ومدارس، ومستشفيات، وملاعب، بالإضافة إلى منازل المواطنين. لقد كانت تلك أبرز التغيرات السياسية وأكثرها عنفاً، وجدة، وشدة على الشعب اليمني فقد خلفت بحسب تقرير الأمم المتحدة الإنمائي حتى نهاية العام 2021 ما يقرب من (377) ألف وفاة، بنسبة 60% منها أي نحو 226,200 قتيل بشكل غير مباشر، ونسبة 40% أي نحو 150,800 قتيل بشكل مباشر، خاصة بعد نشوب حرب أهلية في شمال البلاد وجنوبها طالت جميع أبناء اليمن، ووصلت أضرارها، ومخاطرها، وتداعياتها إلى كل بيت.

المبحث الثاني: واقع المرأة اليمنية في ظل التغيرات الراهنة "المشكلات والآثار الناجمة"

أعاد التغيير الذي نشده الشعب بعد ثورة الشباب السلمية في 2 فبراير 2011م، خاصة بعد ما نتج عنه من مشكلات، وصراعات، وتدخلات داخلية وخارجية، أعاد البلاد إلى فترات زمنية بائدة ظن الشعب أنه قد تجاوزها، فوجد نفسه فيها من جديد نتيجة لأسباب عدة لا مجال لذكرها هنا. ولكننا نوجز في هذا المحور آثار تلك التغيرات السياسية وانعكاساتها على واقع المرأة اليمنية من خلال الأرقام، والإحصائيات، والتقارير التي أوضحت ذلك على النحو الآتي:

أولاً: المشكلات والآثار الناجمة على المجال التعليمي

¹ - علي، هند فلاح طابع، محمد سلمان: الصراع اليمني وتأثيره على المحيط الإقليمي من 2011-2022، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2021، 539.

² - روبنسون، إريك وآخرون: العوامل التي تدفع الأفراد إلى رفض التطرف العنيف في اليمن، بدون طبعة، مؤسسة RAND، الولايات المتحدة، 2017، ص 8.

يظهر التعليم عاملاً من العوامل الرئيسة التي تكشف عن مدى تقدم المجتمع، وتطوره، ونمائه، ذلك لأنه يُعد مؤشراً حيوياً ومهماً لعملية التنمية في أي مجتمع من المجتمعات. "ويعتبر نظام التعليم والتدريب في اليمن جزءاً من النظام العام للدولة، وهو يتفاعل مع النظم الأخرى: الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، إلخ. تشكل الفلسفة الاجتماعية للمجتمع المصدر الرئيس لفلسفة التعليم والتدريب، ويمثل نظام التعليم العام نظاماً أساسياً في إطار نظام التعليم والتدريب، إلى جانب التعليم الفني والتدريب المهني، ونظام التعليم العالي والجامعي"¹.

شهد تعليم المرأة في الفترات الأخيرة تراجعاً كبيراً بفعل الظروف التي يمر بها المجتمع اليمني والتي كانت نتاجاً للحرب الدائرة منذ ثمان سنوات، كما نتج عنها تدمير البنية التحتية للعملية التعليمية بشكل عام، خاصة في المناطق التي استهدفتها الضربات الجوية بقصف مكثف ومتكرر شمال البلاد؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور الكثير من المشكلات التعليمية التي لم تكن وليدة اللحظة، لكنها ازدادت حدة واتساعاً. وتتمثل هذه المشكلات التعليمية في الآتي:-

- انتشار الأمية والتسرب من التعليم: "لم تعرف الفتاة اليمنية التعليم بمراحله وأنواعه إلا في ظل الثورة اليمنية، سواءً في الشطر الشمالي أو الجنوبي سابقاً. ويكفي أن نقول في هذا السياق أن المرأة بدأت تخطو خطوات وثقة في اتجاه التحصيل والدراسة في بداية الستينيات"². لقد عانى المجتمع اليمني من الأمية والتخلف في فترات ما قبل ثورة 1962م والتي كان من أبرز أهدافها رفع مستوى الشعب اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وثقافياً. بدأ دعم قطاع التعليم وتشجيع تعليم المرأة من خلال افتتاح مدارس خاصة بالفتيات وعمل استراتيجيات تعليمية تعمل على التخفيف من الفجوة بين الذكور والإناث.

ولكن التغيرات الحادثة في البلاد "أثرت بشكل واضح في العملية التعليمية بشكل كبير فيما يتعلق بأعداد الملتحقين حيث تشير التقارير والإحصائيات إلى أن حوالي (2) مليون طفل هم خارج العملية التعليمية"³. يبرز العامل الاقتصادي هنا باعتباره أحد أهم الأسباب المؤدية إلى التسرب من التعليم، حيث تعاني الكثير من الأسر في الوقت الحالي من انتشار الفقر في صفوفها بشكل كبير وواضح بفعل الأزمة الاقتصادية، ما أدى إلى خروج الكثير من الأطفال ومن بينهم الفتيات إلى الشارع للعمل والبحث عن مصادر دخل بديلة في ظل استمرار الحرب، واستمرار الأزمة الاقتصادية. علاوة على ذلك، انتشار ظاهرة الزواج المبكر، فالكثير من الأسر قد تلحق بناتها بالتعليم، لكنها لا تدعم استمرارها فيه. بمجرد أن يتقدم لخطبة الفتاة أي شخص، يتم تزويجها حتى لو كانت دون السن القانونية، فثُحرم من التعليم في فترات مبكرة، وتنضم إلى سجل الأميين والمتسربين من التعليم طوعاً أو قسراً. "وطبقاً للتقاليد، فإن السن الذي يتم فيه الزواج هو السن المرتبط بمرحلة البلوغ، ويصدق هذا الأمر على الفتيات

¹ - مقبل، سعيد عبده: التعليم العام في الجمهورية اليمنية الواقع وآفاق التطوير دراسة تحليلية نقدية، بدون طبعة، مؤسسة العفيف الثقافية، اليمن، 2006، ص 38.

² - الذيفاني، عبدالله أحمد: حق المرأة في التعليم، أوراق يمانية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سوريا، الإصدار الثلاثين، 2004، ص 22.

³ منظمة اليونيسيف: عندما يتعطل التعليم "تأثير النزاع على تعليم الأطفال في اليمن، منظمة اليونيسيف للطفولة، 2021، ص 3.

على نحو خاص بوصف هذا الإجراء وسيلة عائلية لحماية¹. تخشى الكثير من الأسر في ظل الظروف الراهنة والتقلبات الحادثة على بناتهن، فتتقدم على تزويجهن بشكل سريع من باب الستر وصيانة العرض والشرف من أي عوامل قد تتسبب في انحرافهن نحو ممارسات غير أخلاقية في ظل انحلال الكثير من المعايير القيمية والأخلاقية.

- عدم قدرة الأسرة اقتصادياً على تعليم جميع الأبناء (ذكوراً وإناثاً): تعاني الكثير من الأسر من عدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية المرتبطة بالعملية التعليمية من رسوم دراسية ومستلزمات واحتياجات دراسية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن "(1,8) مليون طفل بحاجة إلى دعم تعليمي طارئ يساعدهم على البقاء في الفصول الدراسية"². "ونظراً لاعتقاد الأسرة بأهمية تعليم الذكور على الإناث، يفضل الأهل تعليم الذكر لأنه مسؤول عن عائلته، ويظل مرتبطاً بها حتى وإن استقل بأسرته، وفي كثير من الأحيان ينفق عليها، على عكس الأنثى التي تصبح مسؤولة عن أسرتها المستقبلية فقط"³.

- تدمير البنية التحتية للعملية التعليمية: تعرضت الكثير من المؤسسات التعليمية للأضرار الكبيرة حيث دُمّرت بنيتها التعليمية، وأصبح العديد منها خارج نطاق الخدمة. لقد "تعرض أكثر من (465) مرفقاً تعليمياً مدرسياً للاعتداء لأغراض عسكرية خلال الفترة ما بين 26 مارس 2015 و 28 فبراير 2021م"⁴. ومن المعروف أن كثيراً من هذه المؤسسات التعليمية كانت واقعة في نطاق النزاع المسلح الذي أدى إلى تضررها نتيجة لاتخاذها مواقع عسكرية، أو اعتبارها أهدافاً مشروعة من قبل هذه الجهة أو تلك، ما أدى إلى خروجها عن الخدمة أو توقفها عنها لفترة؛ الأمر الذي دفع بعض الأسر إلى أن تمنع بناتها من الالتحاق بمثل هذه الأماكن خشيةً عليهن من أن يتعرضن للخطر خاصةً لو كن بالقرب من مواقع عسكرية.

نلاحظ أن تدمير هذه المؤسسات التعليمية قد أدى إلى تدني الخدمات التعليمية المقدمة. ما يزال العديد من الطلبة -ذكورهم وإناثهم- يتلقون تعليمهم في مدارس مدمرة أو متضررة كثيراً، كما يعانون من شدة الحرارة أو البرودة نتيجة لعدم إعادة ترميم هذه المؤسسات المهمة والحيوية أو تأهيلها بسبب غياب الجهات الداعمة أو الممولة، أو الاستمرار في النزاعات المسلحة بين الفينة والأخرى.

¹ - الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم بالتعاون: الوضع التعليمي للفتاة في اليمن "تعزيز تعليم البنات لتحقيق تكافؤ الفرص، منظمة اليونيسيف ومنظمة أدرا، اليمن، 2005، ص 50.

² - منظمة اليونيسيف: عندما يتعطل التعليم "تأثير النزاع على تعليم الأطفال في اليمن، مرجع سابق، ص 3.

³ - العبيسي، لينا محمد: حماية الطفولة في اليمن دراسة علمية في أوضاع ومشكلات الطفولة ووسائل حمايتها، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة صنعاء، اليمن، 2012، ص 72.

⁴ - منظمة اليونيسيف: عندما يتعطل التعليم "تأثير النزاع على تعليم الأطفال في اليمن، مرجع سابق، ص 2.

ثانياً: المشكلات والآثار الناجمة على المجال الصحي

من القطاعات التي تأثرت بشكل كبير وحدثت فيها تحولات كبيرة هو القطاع الصحي في اليمن. لقد عانى القطاع الصحي -وما زال- من أسوأ المشكلات الصحية نتيجةً لعوامل خارجية وأخرى داخلية، ويمكن الحديث عن هذه المشكلات على النحو الآتي:

- انتشار فيروس كورونا: مثل فيروس كورونا مشكلةً حقيقية لدول متقدمة صحياً، حيث ارتفعت فيها حالات الإصابات والوفيات على الرغم من إمكانياتها الهائلة. كثرت الدعوات إلى التركيز على عنصر الوقاية والحماية من قبل الأفراد تجنباً للانتشار، ولعدم الوصول إلى نتائج كارثية وخسائر في الأرواح؛ فكيف إن وصل الفيروس إلى بلاد تعاني من وبالات الحروب وتبعاتها لمدة خمس سنوات. ارتفعت مؤشرات الوفيات والإصابات في اليمن بشكل كبير بين الناس، وبدأت الخسائر تظهر بشكل كبير في الأطقم الطبية التي حاولت تفادي الأزمة والتخفيف منها. وإذا تحدثنا بلغة الأرقام، نجد أنه "حتى نهاية يونيو 2021 تم تسجيل 6920 حالة إصابة بكورونا المستجد في اليمن، شملت على 1361 حالة وفاة و4068 حالة تعافٍ"¹.

- قصور في الخدمات الصحية المقدمة للمرأة: يعاني القطاع الطبي في اليمن بشكل عام من قصور واضح في الخدمات الصحية المقدمة، واعتمادها بشكل كبير على ما تقدمه المنظمات والجهات الداعمة والعاملة في القطاع الصحي من مساعدات إنسانية طارئة وعاجلة تضمن عدم توقف هذا القطاع المهم والحيوي الذي يعاني من أزمة حقيقية.

ولعل الأمر ازداد حدة مع انتشار أمراض وبائية خطيرة كمرض أنفلونزا الخنازير ومرض فيروس كورونا اللذين أضافا ضغطاً إضافياً على القطاع الصحي. احتاج المصابون بهذين المرضين إلى أجهزة عاجلة خاصة بالتنفس الاصطناعي، وإلى غرف رعاية خاصة (غرف العناية المركزة). ونتيجةً لانتشار معظم جرحى الحرب في هذه المستشفيات والمرافق الصحية، اعتذرت الكثير من هذه المرافق عن استقبال الحالات نظراً لعدم توفر أماكن إضافية، ولشحة الإمكانيات الطبية لديها. والجدير ذكره هنا أن هذه الأزمة قد طالت القطاع الأهلي عموماً والقطاع الحكومي على وجه الخصوص. لقد لجأت بعض المناطق بالتعاون مع المنظمات الدولية إلى إنشاء مخيمات طبية متنقلة لاستقبال الحالات الصحية المختلفة سواءً في مناطق النزاعات أو غيرها.

من المتعارف عليه أن المرأة تحتاج إلى رعاية طبية خاصة نتيجةً لوضعها الصحي أثناء فترة الحمل والرضاعة؛ الأمر الذي يستدعي تلقيها الرعاية اللازمة من مجال صحة الأم والطفل ذلك لأن صحة الأم تنعكس بشكل مباشر على صحة الطفل. وتشير الإحصائيات إلى أنه "تموت امرأة كل ساعتين بسبب مضاعفات الحمل والولادة، ومعظم الوفيات من القاصرات

¹ - منظمة اليونيسيف: تقرير متابعة تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021م (اليمن)، مكتب التنسيق للشؤون الإنسانية، اليمن، 2021، ص 6.

اللاتي بلغت نسبة إنجابهن 47%¹، وهي نتيجة مباشرة لضعف الرعاية الصحية الناتجة عن ضعف رعاية الأم أثناء فترة الحمل وما بعدها. إضافةً إلى ذلك، فإن الحالة الاقتصادية قد أثرت على نمط الغذاء عند النساء بشكل سلبي، لذا يبرز مرض سوء التغذية الناتج عن عدم تمكن الأم من الحصول على التغذية المناسبة أثناء فترة الحمل وفترة الرضاعة. "يعاني 2,2 مليون طفل دون سن الخامسة مقابل 3,1 مليون امرأة حامل ومرضع من أحد أشكال سوء التغذية الحاد، كذلك تعاني 70% من النساء من فقر الدم مقابل 33% على مستوى العالم، و40% في الدول الأقل نمواً. كما أن الإحصائيات تقدر وجود 5 ملايين امرأة وفتاة في سن الإنجاب، و7,1 مليون امرأة حامل ومرضع لديهن وصول محدود أو معدوم إلى خدمات الصحة الإنجابية" (_____, 2022، 1)².

- المشكلات الصحية المرتبطة بتلوث المياه والصرف الصحي: لا تقتصر المشكلة الصحية للمرأة اليمنية على تفشي الأمراض الوبائية، وانتشار الأمراض المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي، وصعوبة الحصول على الرعاية الصحية خصوصاً الرعاية في مجال الصحة الإنجابية، بل إن مشكلة المياه تُعد إحدى المشكلات الطارئة التي تعاني منها المرأة اليمنية. تنقطع المياه بشكل متكرر في بعض المناطق، وعلى وجه الخصوص المناطق الريفية والتي تعتمد المرأة فيها على جمع المياه من الآبار الجوفية. علاوةً على ذلك، فقد انتقلت مشكلة الحصول على المياه إلى المناطق الحضرية، خاصةً أن الأسر في الوقت الحالي تعتمد على مياه المشروع الخاص بالدولة، ولكن في كثير من الأحيان تنقطع هذه المياه نتيجةً للمشكلات المرتبطة بالمشتقات النفطية، وتوقف دخولها بسبب الحصار المفروض على هذه المشتقات. ونتيجةً لذلك، أصبحت الكثير من النساء يعتمدن على المياه التي خصصت في بعض المناطق والأحياء السكنية من قبل فاعلي الخير للأحياء الفقيرة. يصطف الأطفال، والنساء، والرجال في هذه الأحياء في طوابير طويلة ومزدحمة يتدافعون للحصول على المياه التي لا تُغطي احتياجاتهم، ما يجعلهم يقطعون مسافات أطول بحثاً عن الماء أو يقتصرون على استخدام ما هو متوفر في استخداماتهم اليومية، ما يتسبب بمشكلات تتعلق بمستوى النظافة لدى هذه الأسر، وإصابتها بالأمراض الناتجة عن التلوث. ولعل الأمر يزداد حدة وصعوبة في المناطق التي نزحت إليها الكثير من الأسر خوفاً من النزاعات المسلحة كما هو الحال في محافظات عدة، أو اتخذت لها مخيمات مؤقتة في مناطق قريبة من أماكنها الأصلية؛ لكنها تعتبر أكثر أمناً واستقراراً، لتبدأ الأسرة بشكل عام والمرأة بشكل خاص بمواجهة مشكلة توفير المياه الصالحة للاستخدام لها ولأفراد أسرتها.

- تفشي الأمراض السارية مثل الكوليرا، والدفتيريا، وحمى الضنك، والحصبة: نظراً للتغيرات الأخيرة ونزوح الكثير من الأسر وانتقالها للسكن في منازل ضيقة أو غير مهيأة تنعدم فيها خدمات الصرف الصحي، عادت الكثير من هذه الأمراض من جديد وانتشرت بشكلٍ مخيف حاصدةً معها مئات الضحايا. "ففي العام 2019م، كانت هناك

¹ - منظمة رايتس رادار لحقوق الإنسان: النساء في مهب الحرب، اليمن، 2020، ص 13.

² - _____ : سوء التغذية تهدد رأس المال البشري في اليمن، مجلة المستجدات الاقتصادية الاجتماعية في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، اليمن، العدد

860 ألف حالة مشتبه بإصابتها بالكوليرا، وسجلت بالفعل 56 ألف إصابة في الأسابيع الأولى من العام 2020م. تؤثر الكوليرا على 93% من مديريات اليمن البالغ عددها 333 مديرية، وقد توفي أكثر من 4000 شخص، بينما تأثر بالإصابة أكثر من مليون شخص منذ العام 2017م¹. إضافةً إلى ذلك، فقد تسببت السيول وتكدس المياه في الأماكن الراكدة في بعض الأحياء في انتشار أمراض حمى الضنك، والملاريا، وأمراض أخرى قاتلة حصدت وما تزال تحصد أرواح الكثير من النساء والأطفال بشكل يومي.

إن الحالة الصحية في اليمن بشكل عام وفي صفوف النساء والأطفال بشكل خاص تنذر بوضع كارثي وصحي متدنٍ في ظل استمرار نسبة الوفيات بشكل كبير ومتسارع ما لم يكن هناك معالجات سريعة وطارئة لمثل هذه القضايا الصحية التي تتطلب تدخلاً كبيراً في أسرع فترة ممكنة تجنباً لحدوث كوارث إنسانية تهدد المجتمع اليمني بشكل كبير وخطير.

ثالثاً: المشكلات والآثار الناجمة على المجال الاقتصادي

لا يخفي على أحد أن الجانب الاقتصادي من الجوانب التي تضررت بشكل كبير في ظل الأزمة الراهنة، ناهيك عن أن الأزمة قامت على مجتمعٍ مثقلٍ بالأزمات الاقتصادية السابقة التي كانت أحد أبرز أسباب الدعوة إلى تغيير النظام السياسي، باعتبار أن الأزمة الاقتصادية كانت سبباً في زيادة معاناة الشعب الذي ذاق مرارة الفساد لسنوات. ومن القضايا التي أثرت على المرأة بشكل ملح في الفترة الراهنة، تلك الأمور المرتبطة بفقر الأسرة وفقر المرأة.

ويمكن الحديث عن هذا الجانب، وذلك على النحو التالي:

- المرأة والفقر: أدت الأزمة الأخيرة إلى تدهور كبير في الحالة الاقتصادية للأسرة اليمنية خاصةً بعد أن "أسفرت الحرب عن مقتل آلاف الأشخاص خاصةً من الذكور الذين شكلوا (80%) من الوفيات الناجمة عن الحرب التي تركزت بشكل رئيس بين فئات الشباب وأرباب الأسر المنتجين فيها"²؛ الأمر الذي أدى إلى فقدان الأسرة للشخص الذي يقوم بإعالتها والإنفاق عليها، ما تسبب بشكل مباشر في تدني مستويات دخل الأسرة ووقوعها في الفقر نتيجة فقدان العائل. زيادة على ذلك، فإن الكثير من المشاركين في الحرب هم من فئة الذكور الشابة، وهي الفئة الأقدر على الإنتاج والإنفاق، وإن تعرضهم للإصابات والإعاقات المختلفة يحولهم من أشخاص منتجين إلى أشخاص عاجزين، ما يزيد من حدة فقر الأسرة وحاجتها بشكل عام، وفقر المرأة بشكل خاص. هذا بالإضافة إلى أسباب أخرى كانقطاع الرواتب لموظفي وموظفات الجهاز الإداري في الدولة منذ أكثر من (7) سنوات، ما جعل الفقر ينتقل إلى صفوف النساء العاملات اللاتي كن يشاركن بفاعلية في رفد ميزانية الأسرة،

¹ - ليبوس، توني جون ودوران، دنيشان: قطاع الصحة في اليمن، البنك الدولي، 2021، ص 4.

² - الجوفي، مريم عبدالله: آثار الحروب والصراعات على المرأة اليمنية ودورها في إحلال السلام (2015-2017)، بدون طبعة، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، 2017، ص 27.

وكانت الأسرة تعتمد على دخلهن في سد احتياجاتها في كثير من الأمور المعيشية والحياتية. "تعاني النساء من قلة المهارات والتأهيل، ومحدودية فرص العمل، كما تتفاقم مشكلات النساء بسبب ارتفاع نسبة الأمية في أوساطهن. إضافةً إلى ذلك، يلعب البُعد الاجتماعي، والموروث، والعادات والتقاليد التي تنظر بدونية إلى المرأة دوراً مهماً في ارتفاع نسبة الفقر بِحُطَيهِ الأعلى والأدنى بالنسبة للنساء"¹.

- بطالة المرأة: كحال أخيها الرجل، تعاني المرأة من الفقر في ظل توقف الكثير من المشاريع التنموية وتسريح العديد من العاملين من وظائفهم إما نتيجةً لتعرض أماكن العمل للقصف، أو وجودها في مناطق النزاع، أو حتى تخلي هذه الجهات عن الموظفين نتيجةً لقلّة العمل فيها وحاجتها إلى اتخاذ سياسات تقشفية تساعد على تخفيف حجم الخسائر التي تسببت فيها الأوضاع الراهنة. كما نلاحظ أن الكثير من النساء نتيجةً لفقدانهن لأعمالهن حاولن إيجاد مصادر دخل بديلة من خلال الالتحاق بأعمال أخرى وبأجور محدودة وضعيفة بسبب عدم توفر فرص للعمل؛ ما أدى إلى استغلال الكثير من النساء العاملات، واستغلال قدراتهن وإمكاناتهن نظراً للحاجة، والعجز، والبطالة التي انتشرت بشكل كبير في صفوف النساء. "وإذا كان هذا حال المرأة اليمنية في مناطق الحضر وهي المناطق التي تتوافر فيها فرص العمل بشكل أفضل، فإن الحال يزداد سوءاً في المناطق الريفية التي تعمل فيها المرأة في مجالات الزراعة، ويعتبر ما تقوم به من عمل ومجهود هو ضمن العمل غير المأجور، بل يُعد من ضمن واجباتها الأسرية التي يجب عليها القيام بها.

- خروج المرأة للعمل في قطاعاتٍ خدمية لم تكن متاحةً من قبل: وهي نتيجةً طبيعية لفقدان المرأة للعائل أو إصابته، أو فقدان مصادر الدخل إما بانقطاعها أو عدم كفايتها لتوفير متطلبات الأسرة. بالتالي، خرجت الكثير من النساء إلى سوق العمل بحثاً عن وسائل بديلة للدخل تُسهم في تجاوز الوضع الراهن، وتخفف من حدة معاناتهن في هذا الجانب. التحقت العديد منهن بأعمالٍ خدمية، كما اتجهن نحو ممارسة أعمال لم تكن المرأة اليمنية قد خاضتها بهذا المستوى من قبل؛ إذ خرجت للبيع في المحلات التجارية، والمطاعم، والمتنزهات الخاصة بالنساء. "كما أن الظروف الاقتصادية أجبرت النساء على العمل اليدوي، والعمل المنزلي، والمهن التي يهيمن عليها الذكور عادةً مثل البيع بالتجزئة والعمل كنادلات. ومع تطور الصراع، خلقت رائدات الأعمال فرصاً خاصةً بهن من خلال مبادرات مثل فتح المخازن، والتحول إلى بائعات طعام في الشارع، والتواصل مع اليمنيين الذين يدرسون في ماليزيا، والصين، واليابان لاستيراد السلع الاستهلاكية"². علاوةً على ذلك، فقد أقدمت العديد منهن على العمل عبر الأسواق الإلكترونية من خلال متاجر خاصة بالنساء تعمل على شراء البضائع وعرضها، وتوفير عروض خاصة بها، وعروض أخرى لتوصيلها إلى المنازل دون الحاجة إلى تراخيص أو جود محلات تجارية تتبع لها، وذلك للتخفيف من التكاليف التي تتطلبها مثل هذه الإجراءات.

¹ - الشرجي، عبدالحكيم: المرأة والفقر في اليمن، مجلة الثوابت، المؤتمر الشعبي العام، اليمن، العدد (35)، 2004، ص 42.

² - كولبورن، مارتا: مرحلة حياة المرأة اليمنية، بدون طبعة، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، اليمن، 2021، ص 45.

رابعاً: المشكلات والآثار الناجمة على المجال النفسي

خلال فترة الحرب، تأثر الكثير من الناس نتيجة تعرضهم "لضغوط، وخسائر، وصدمات خطيرة سواءً نتيجة انعدام الأمن الغذائي، أو البطالة، أو الكوليرا، أو الاعتقال التعسفي، أو الهجمات العشوائية، أو الغارات الجوية، أو ضعف الخدمات العامة الأساسية. بالتالي، أوجد النزاع الدائر في اليمن آثاراً مباشرة على الصحة والرفاه النفسيين للشعب اليمني، وهي آثار نفسية سلبية طويلة الأمد على الصحة النفسية¹. ومن أهم الآثار النفسية السلبية للصحة النفسية بالنسبة للمرأة، ما يأتي:

- اضطرابات القلق والتوتر الحاد: تخلق الأوضاع المضطربة وغير المستقرة حالة من القلق والتوتر خاصة في فترات النزاعات المسلحة لدى جميع الأفراد في المجتمع. وإذا تحدثنا عن المرأة اليمنية والقلق أثناء هذه الأزمة، نجد أنها قد عانت بشكل كبير من القلق والتوتر الناتج عن الحرب بدرجة أساسية، حيث إنها تفكر بشكل دائم فيما ستؤول إليه الأمور في ظل الحرب وانعدام الأمان. "ترهق المرأة نفسياً حيث يقع عليها عبء القلق النفسي خوفاً على الزوج وربما الأبناء عندما يشاركون في جبهات القتال ويحتفون دون أن تعرف أخبارهم، فنجدها تقلق على سلامتهم وسلامة من تبقى لديها من أفراد العائلة، وعلى وجه الخصوص عندما يكونون في جبهة القتال في النزاعات المسلحة الداخلية التي قد تشمل كل البلاد"².

خلال فترة الحرب، تسود الكثير من الشائعات حول استمرار الحرب، والأماكن التي سوف يتم استهدافها بالقصف أو الضرب بالأسلحة الثقيلة، كذلك الحديث عن عدد القتلى والجرحى، والنزوح، والتهجير، وما خلفته الحرب وما سوف تخلفه في حال استمرارها؛ كل هذه القضايا أوجدت حالات من الفزع خاصة لدى ربات البيوت والأمهات اللاتي يخشين على أبنائهن وعلى أنفسهن. في كثير من الأوقات، ظلت العديد من النساء في حالة ترقب خشية وقوع موت، أو إصابة، أو استهداف مباشر وغير مباشر؛ الأمر الذي زاد من حدة التوترات النفسية الناتجة عن كثرة الأفكار المتواردة بخصوص هذه المخاوف. ولعل مسألة التفكير في الحرب وتبعاتها كانت من أكثر القضايا التي شغلت بال الكثير من النساء وما تزال تشغلن نظراً لاستمرار الحرب وعدم التوصل إلى حالة من الاستقرار السياسي الذي يمكن أن يوفر إلى حد ما شيئاً من الأمان النفسي للمرأة.

- سيادة الاكتئاب والسوداوية والكآبة: بعد مرور ثمان سنوات، ظهرت حالات عديدة بين النساء تعاني من الاكتئاب، وفقدان الرغبة في العيش، والميل إلى الوحدة والانعزال، خاصة أولئك اللاتي فقدن أشخاصاً مقربين إليهن أثناء هذه الأزمة. لقد سادت بفعل ذلك حالة من الحزن واليأس بأن المستقبل لن يكون أفضل مما كان عليه، إضافةً إلى اليأس شبه التام لدى بعضهن من أن تتحسن الأمور، وأنه لا يمكنهن تجاوز هذه الفترة والعودة

¹ - العمار، فوزية وآخرون: أثر الحرب على الصحة النفسية في اليمن، بدون طبعة، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2017، ص3.

² - الجرباوي، علي وخليل، عاصم: النزاعات المسلحة وأمن المرأة، الطبعة الأولى، معهد إبراهيم أبو الغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2008، ص

إلى حياتهن الطبيعية. ولعل أسوأ حالات اليأس التي تظهر هي وصول بعض النساء إلى أشد مراحل الاكتئاب، ما يجعلهن يبدأن في التفكير بأن الموت هو السبيل الوحيد للخلاص، فتبدأ مراودة الأفكار الانتحارية أو محاولة الإقدام عليه بحثاً عن السكينة والطمأنينة النفسية التي تُفقد في حالات الصراع الذي يمتد إلى فترات طويلة. لا تشكل هذه النظرة السوداوية والمتشائمة نتيجةً للقتل، والعنف، وفقدان الشعور بالأمان وحسب، بل ونتيجةً لتحمل المرأة لضغوطات اقتصادية، واجتماعية، ونفسية، كذلك نتيجةً للأوضاع التي تبدلت وتغيرت في حياتها، فجعلتها مسؤولةً ليس عن نفسها وحسب، بل وعن أهلها أو أبنائها في حال غياب العائل أو فقدانه.

- الاضطرابات السلوكية والانفعالية: ترتبط الحالات سابقة الذكر -القلق، والاكتئاب، والسوداوية- بظهور أنماط سلوكية وانفعالية كثيرة. فعلى سبيل المثال، الخوف والتوتر ينتج عنهما العديد من الاضطرابات منها اضطرابات النوم. نجد أنه حينما تصاب المرأة بالأرق وعدم القدرة على أخذ فترات للراحة، فإنه تظهر لديها سلوكيات انفعالية كالغضب والانفعال لأتفه الأسباب، وكذلك ظهور حالات من الهذيان وعدم التركيز بسبب السهر والتفكير المستمر. غالباً ما يكون الأشخاص الذين تعرضوا للصدمات النفسية معرضين للإصابة بما يسمى الاستثارة المفرطة "وهي إشارات استثارة زائدة يكون فيها المصابون بالصدمة في حالة من التأهب، ويتملكهم إحساس بأنه يمكن أن يحدث شيء مخيف في أي وقت. لذلك، لا يمكنهم الاسترخاء -التخفيف من الإجهاد- والحصول على الهدوء والطمأنينة، فيعانون من صعوبات في البدء بالنوم والاستمرار فيه، أو يستيقظون باكراً بشكل دائم ويميلون إلى التأمل والتفكير بشكل مستمر، وهو ما يجدونه ثقيلاً عليهم"¹.

- الأمراض الذهانية والفصامية: ويعرف الذهان بأنه "اضطراب عقلي خطير، وخلل شامل في الشخصية يجعل السلوك العام للمريض مضطرباً ويعوق نشاطه الاجتماعي. وتُعد الضغوطات النفسية المتكررة ولمدة زمنية طويلة، بالإضافة إلى الأزمات، والمشاكل، والصدمات النفسية والاجتماعية من أهم الأسباب المؤدية إلى هذه الأمراض"². هذا النوع من الاضطراب العقلي يحدث كثيراً في الحالات التي يعاني منها الفرد من ضغوطات كثيرة، متسارعة ومتعاقبة، مع عدم القدرة على تحمل هذه الضغوطات المحيطة، واستيعاب الوضع الجديد وتقبله، ما ينتج عنه فقدان للعقل بشكل دائم أو مؤقت. للإنسان قدرة تحمل معينة، وإن زيادة الضغوطات عليه وشعوره بالعجز عن مواجهة ما يعترضه من مشكلات قد يجعله مهياً أكثر من غيره للإصابة بالأمراض الذهانية التي تكثر حدوثها في الأوضاع غير المستقرة خاصة أثناء النزاعات المسلحة. بالإضافة إلى ذلك، الإصابة بأمراض الفصام المتمثلة بعدم استجابة بعض النساء وعدم قدرتهن على إبداء أي ردود فعل حول سلوك معين، وقد يتطور الأمر إلى الإصابة بالهلوسات السمعية والبصرية، حيث تبدأ المرأة بتخيل حدوث مواقف وأحداث غير حقيقية، أو أن تسمع أصواتاً لأشخاص فقدتهم أو تنتظر عودتهم. قد يصل الأمر ببعض النساء إلى تجنب التجمعات ومخالطة الآخرين، والميل

¹ - ديفيد براينكمان وآخرون: الاضطرابات الناتجة عن الصدمة النفسية (الأسباب والتداعيات والمساعدات)، بدون طبعة، المركز الطبي للشعوب والمجموعات العرقية، ألمانيا، 2017، ص 11.

² - مليكة، بن دربال: دروس في علم النفس المرضي، بدون طبعة، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، الجزائر، 2020، ص 55.

إلى العزلة والوحدة، وعدم الرغبة بالعيش، وغيرها.

والجدير بالذكر هنا أن إصابة المرأة بالأمراض الذهانية والفصامية تعتبر من الأمور التي تعمل الأسر على إخفائها وعدم نشرها بين الناس، وذلك باعتبارها خصوصية تحرص الأسرة على عدم البوح بها، ومحاولة معالجتها وتفاديها دون اللجوء إلى أخذ استشارات نفسية للتخلص منها. لذلك، نجد أنه لا توجد إحصائيات ثابتة ومؤكدة عن عدد النساء اللاتي أصبن خلال الفترة الراهنة بمثل هذه الأمراض، أو ظهرت عليهن مثل هذه الأعراض نظراً لأن الأسرة ترى أن مسؤولية الحفاظ على المرأة الذهانية تقع على عاتقها وحسب.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأعراض النفسية التي تتسبب فيها التغيرات والتحولات المجتمعية تُعد من الأمور الواجب الانتباه لها بشكل عاجل، وذلك لأن الآثار النفسية تبقى زمناً طويلاً وتحتاج إلى علاج وإعادة تأهيل فوري وعاجل لتلافي حدوث المشكلات السلوكية والانفعالية التي قد تنتج عنها. علاوةً على ذلك، فهناك حاجة إلى تدخل نفسي واجتماعي "وهو تدخل علاجي يستخدم أساليب فنية ومعرفية، أو معرفية سلوكية، أو سلوكية داعمة للتخفيف من وطأة الألم، وتشمل أساليب تثقيف المرضى أو التدخلات الهادفة إلى المساعدة على الاسترخاء، أو العلاج النفسي، أو الدعم المنظم، أو الدعم من الأقران"¹. تُعد هذه الوسائل وسائل نفسية علاجية يجب الأخذ بها بشكل سريع وعاجل، كما أنها وسائل كفيلة بتجاوز الأزمات النفسية، وإحداث تغيير في نفسية المرأة وسلوكياتها، والانتقال بها إلى حالة من الصحة والالتزان النفسي، بعد أن عاشت سنواتٍ من التشنّج، والضياع، وغياب الأمن النفسي والاجتماعي لمعظم أفراد المجتمع اليمني ومن بينهم المرأة والطفل، وهم الفئات الأكثر تضرراً من التغيرات الراهنة.

وختاماً، لقد شهدت اليمن في السنوات الأخيرة منذ العام 2011م وحتى 2021م أسوأ فترة مرت في التاريخ الحديث والمعاصر، ففي الوقت الذي كان الشعب يتطلع فيه إلى أن يصنع التغيير، وأن يُوجد نقلة نوعية في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، بات هذا التغيير سبباً في وقوع البلاد ضحية للأطماع الخارجية، وللنزاعات الطائفية، والمناطقية، والحزبية التي خلفت وأنتجت واقعاً مأساوياً يعاني منه قرابة (30) مليون شخص في مختلف أرجاء البلاد. والجدير ذكره هنا، أن الشرائح الأضعف من أبناء المجتمع بالأخص النساء، والأطفال، والشيوخ، والأشخاص العاجزين هم أكثر الشرائح التي تحملت نتائج هذا الواقع فقد وقعوا ضحايا لمخلفات نزاعات ماضية عادت لتظهر على الساحة العربية بشكلٍ عام، وعلى الساحة اليمنية بشكلٍ خاص؛ الأمر الذي أحدث شرخاً في النسيج الاجتماعي والبني القيمية والمجتمعية، ودماراً في البنية التحتية للمؤسسات الحيوية التابعة للدولة. إن إصلاح ما حدث من زعزعة للمنظومة القيمية والاجتماعية يحتاج مدّةً طويلة، إلا إذا توحّدت الجهود بخطى جادة وحيوية من أجل تسوية سياسية عاجلة تُسهم في تحسين وضع المجتمع عموماً، ووضع المرأة اليمنية على وجه الخصوص.

¹ - سفياس، نورا وآخرون: الصحة النفسية والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بدون طبعة، وزارة الخارجية النرويجية ومشروع الصحة النفسية، النرويج، 2013، ص

نتائج الدراسة:

- 1- تُعد التغيرات السياسية الحادثة في المجتمع اليمني منذ العام 2011م وحتى الآن بأنها أكثر التحولات سوءاً في تاريخ المجتمع اليمني الماضي والمعاصر، والأكثر تأثيراً على بنيته التحتية، ونسيجه الاجتماعي، ونظامه السياسي والاقتصادي.
- 2- انعكست التغيرات السياسية التي مرت بها اليمن بشكل مباشر وكبير على حياة المرأة اليمنية خاصة في المجالات التعليمية، والصحية، والاقتصادية، والنفسية.
- 3- أدت المشكلات المرتبطة بالجانب الاقتصادي والسياسي للمجتمع اليمني إلى تحولات جذرية في أدوار المرأة اليمنية داخل الأسرة وخارجها.
- 4- تحملت المرأة اليمنية تبعات اجتماعية، واقتصادية، وأمنية كثيرة أثقلت كاهلها وزادت من حدة الضغوطات والمشكلات الواقعة عليها.
- 5- إن حالة عدم الاستقرار السياسي التي تمر بها البلاد، والاحتمالات المتكررة لنشوب حروب وصراعات داخلية وخارجية جديدة تجعل الوضع الحالي مهياً لمزيد من النتائج الكارثية والخطرة التي تنعكس على واقع وحياة المرأة اليمنية.
- 6- تتطلب التغيرات السياسية الحادثة في المجتمع اليمني تدخلات عاجلة وسريعة للحد منها أو للتخفيف من آثارها السلبية على المجتمع اليمني بكل أفرادها بمن فيهم المرأة.

توصيات الدراسة:

- 1- توفير فرص تعليمية، وتأهيلية، وتدريبية للمرأة اليمنية لاسيما النساء ذوات المستويات التعليمية والاقتصادية المتدنية.
- 2- تسهيل إجراءات افتتاح وإنشاء مشاريع تنمية واقتصادية صغيرة لدعم النساء الراغبات في تحسين مستوياتهن الاقتصادية.
- 3- تفعيل القوانين والتشريعات الداعمة لضمان تطبيق القوانين التي تكفل حصول المرأة على حقوقها التعليمية، والصحية، والاقتصادية، وغيرها.
- 4- الاهتمام بالقطاعات الخدمية ودعمها حتى تتمكن من تأدية أدوارها المطلوبة منها في توفير الخدمات الأساسية للمرأة خاصة في مجالي التعليم والصحة.

- 5- تلبية الاحتياجات الضرورية والطارئة، والمساعدات الإنسانية العاجلة للنساء المتضررات من النزاع المسلح في اليمن لاسيما النساء المتضررات بسبب النزوح بحثاً عن مناطق أكثر أمناً.
- 6- العمل على توفير الدعم الاجتماعي والاقتصادي للنساء المتضررات من آثار الحرب لاسيما اللاتي فقدن مصدر العيش أو العائل في ظل الظروف الراهنة.
- 7- تنفيذ عدد من برامج الدعم النفسي والإرشادي للنساء اللاتي يعانين من ضغوطات ومشكلات نفسية بسبب الأوضاع الراهنة.
- 8- العمل على إيجاد معالجات وحلول سياسية سريعة وعاجلة للصراعات السياسية والحروب التي تعيشها اليمن منذ ما يقرب من 11 عاماً.

قائمة المراجع:

- 1- بن منظور، أبو الفضل جمال الدين: لسان العرب، بدون طبعة، دار صادر، لبنان، 1968.
- 2- الجرباوي، علي و خليل، عاصم: النزاعات المسلحة وأمن المرأة، الطبعة الأولى، معهد إبراهيم أبو الغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2008..
- 3- _____ : سوء التغذية تهدد رأس المال البشري في اليمن، مجلة المستجدات الاقتصادية الاجتماعية في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، اليمن، العدد (69)، 2022، الصفحات 1-22.
- 4- الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم بالتعاون: الوضع التعليمي للفتاة في اليمن "تعزيز تعليم البنات لتحقيق تكافؤ الفرص، منظمة اليونيسيف ومنظمة أدرا، اليمن، 2005.
- 5- الجوفي، مريم عبدالله: آثار الحروب والصراعات على المرأة اليمنية ودورها في إحلال السلام (2015-2017)، بدون طبعة، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، 2017.
- 6- حرب، خليل: اليمن جغرافيا النعمة والنقمة، مجلة الأمن العام، وزارة الداخلية اللبنانية، لبنان، العدد (52)، 2018، الصفحات 44-47.
- 7- الحيمي، عفاف أحمد: التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني دراسة للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للفترة من 1980-2000م، بدون طبعة، وزارة الثقافة والسياحة، اليمن، 2004.

- 8- ديفيد براينكمان وآخرون: الاضطرابات الناتجة عن الصدمة النفسية (الأسباب والتداعيات والمساعدات)، بدون طبعة، المركز الطبي للشعوب والمجموعات العرقية، ألمانيا، 2017.
- 9- الذيفاني، عبدالله أحمد: حق المرأة في التعليم، أوراق يمانية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سوريا، الإصدار الثلاثين، 2004.
- 10- روبنسون، إريك وآخرون: العوامل التي تدفع الأفراد إلى رفض التطرف العنيف في اليمن، بدون طبعة، مؤسسة RAND، الولايات المتحدة، 2017.
- 11- سفياس، نورا وآخرون: الصحة النفسية والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بدون طبعة، وزارة الخارجية النرويجية ومشروع الصحة النفسية، النرويج، 2013.
- 12- الشرجي، عبدالحكيم: المرأة والفقر في اليمن، مجلة الثوابت، المؤتمر الشعبي العام، اليمن، العدد (35)، 2004، الصفحات 33-90.
- 13- شيت، داليا عادل: التغيير السياسي وأثره في الواقع الاجتماعي العربي بعد عام 2011، الطبعة الأولى، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2022.
- 14- العبيسي، لينا محمد: حماية الطفولة في اليمن دراسة علمية في أوضاع ومشكلات الطفولة ووسائل حمايتها، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة صنعاء، اليمن، 2012.
- 15- علي، هند فلاح طابع، محمد سلمان: الصراع اليمني وتأثيره على المحيط الإقليمي من 2011-2022، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2021.
- 16- العمار، فوزية وآخرون: أثر الحرب على الصحة النفسية في اليمن، بدون طبعة، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2017.
- 17- فرحان، جمانة: الثورة اليمنية الخلفية والآفاق، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد (4)، 2013، الصفحات 247-253.
- 18- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد: القاموس المحيط، الطبعة الثانية، دار أحياء التراث العربي، 2003.
- 19- كولبورن، مارتا: مرحلة حياة المرأة اليمنية، بدون طبعة، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، اليمن، 2021.
- 20- ليبوس، توني جون ودوران، دنيشان: قطاع الصحة في اليمن، البنك الدولي، 2021.
- 21- هيل، جيني وآخرون: اليمن: الفساد وهروب رأس المال والأسباب العالمية للصراع، المعهد الملكي للشؤون الدولية، بريطانيا، 2013.

- 22- مقبل، سعيد عبده: التعليم العام في الجمهورية اليمنية الواقع وآفاق التطوير دراسة تحليلية نقدية، بدون طبعة، مؤسسة العفيف الثقافية، اليمن، 2006.
- 23- مليكة، بن دربال: دروس في علم النفس المرضي، بدون طبعة، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، الجزائر، 2020.
- 24- منظمة رايتس رادار لحقوق الإنسان: النساء في مهب الحرب، اليمن، 2020.
- 25- منظمة اليونيسيف: تقرير متابعة تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021م (اليمن)، مكتب التنسيق للشؤون الإنسانية، اليمن، 2021.
- 26- منظمة اليونيسيف: عندما يتعطل التعليم "تأثير النزاع على تعليم الأطفال في اليمن، منظمة اليونيسيف للطفولة، 2021.